السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

حال إصرار النظام على تعنته وانفراده بالسلطة ورفضه للتغيير

المهدي يهدد بـ« اعتصامات » تشل الحركة وصناعة « ربيع سوداني »

هدد حزب الأمة القومي السوداني المعارض حكومة الرئيس البشير بالدعوة إلى «اعتصامات» في ميادين البلاد كافة، وفي سفاراتها بالخارج، لتغيير نظام الحكم بثورة «ربيع سوداني»، حال إصرار النظام على موقفه وتعنته وإنفراده بالسلطة ورفضه للتغيير المتفاوض عليه.

وقال رئيس الحزب الصادق المهدي للصحافيين بالخرطوم يوم الأربعاء الماضي إن حزبه يسعى لتجميع قوى المعارضة لتنظيم اعتصامات في أنحاء البلاد كافة والسفارات السودانية بالخارج، لصنع «صورة ربيع سوداني»، وإنه ينتظر قوى المعارضة الأخرى لتتفق معه لتحديد «بوصلة» التغيير القادم.

وأضاف المهدي أن حزبه يسعى لتجنيب البلاد العنف والتوتر، وأنه وقبيل مغادرة البلاد إلى العاصمة البريطانية لندن سيكتب «خطابا مفتوحا» يدعو فيه قيادة النظام لقبول الإجندة الوطنية، «لعل الجهات التي تريد حل مشكلة بلد يوشك أن يدمره التفرق والتدخل الأجنبي تقبل النصح».

وحذر النظام من الميل إلى الدفاع عن أخطائه بزعم المؤامرات والتبرير لقادته، ودعاه للابتعاد عن سياسات ترتب عليها «شرخ السودان وتشويه الإسلام».

وقال المهدي إن السودان يعيش «محنة كبيرة» وإن ظهره الأمني الداخلي والخارجي أصبح مكشوفا، ويعيش حالة «أشبه بحالة انهيار جهاز المناعة»، حيث تكثر بشدة عوامل الاجتياح والهجوم التي يعاني منها الجسد».

وحذر المهدي من «فراغ قيادي واضح» وتخبط وصفه بإحدى مقولاته الشعبية الشهيرة: «البعض مع الصيد، والبعض يطارد الكلاب»، وقال إن جهاز المناعة الداخلي للنظام يعيش حالة ضعف وهوان، وإن الغارة على مصنع اليرموك الحربي أوضحت الفراغ القيادي وتلف جهاز المناعة في جسد النظام.

وأضاف أن السودان صار طرفا في خمس حروب في المنطقة بشكل أو آخر، دون أن يكون مستعدا لها وظهره مكشوف، ما جعل العدو يسرح ويمرح فيه. وأوضح أن السودان ليس طرفا في هذه الحروب رغم دعمه لحق فلسطين وحق إيران في التكنولوجيا، وقال: «لكن لا ينبغي أن نكون طرفا في أي حلف أو حروب»، وأضاف: «الشعب كله يدين العدوان، لكن الإجراءات العلاجية مثل دعم الدفاعات والشكوى لمجلس الأمن، غير مجدية لأن موقف الأسرة الدولية من النظام معروف، وقيادته متهمة من المجلس بجرائم حرب وجرائم دولية». ودعا المهدي إلى اتخاذ «إجراء وقائي» بتحقيق الوحدة الوطنية، بيد أنه عاد ليقول: «الوحدة الوطنية بأجندة حزب المؤتمر الوطني غير ممكنة وغير مطلوبة وغير صحيحة». وأضاف أن الحركة المطلبية تصاعدت بشكل ملحوظ في أنحاء البلاد، وأن مناطق واسعة من البلاد تشهد مواجهات عسكرية كبيرة في ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، واستشرت الحركات التكفيرية «التي تكفر الناس ذات اليمين واليسار»، حسب عبارته. وقال الأمين العام لحزب الأمة القومي إبراهيم الأمين إن أخطاء الحكومة تكررت في التعامل مع قضية منطقة «أبيي» النفطية المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان، وإن اتفاق الطرفين على ترك الأمر للجنة الوساطة الأفريقية عالية المستوى برئاسة الرئيس الجنوب افريقي ثابو أمبيكي، ترتب عليه «مقترح أمبيكي» لحل القضية. وأوضح أن مقترح امبيكي وجد قبولا من أعضاء مجلس السلم والأمن الأفريقي، ورحب أعضاء دائمون في مجلس الأمن به، بما يضع الحكومة في مواجهة مستقبلية مع مجلس الأمن الدولي. وقال: «إذا قبلت المقترح ستدخل في مواجهة مع قبيلة المسيرية العربية الحدودية، وإذا رفضته تكون قد تنصلت عن قرار مجلس السلم والأمن الأفريقي الملزم لكل أعضاء الاتحاد الأفريقي». وأوضح الأمين أن ضربة «اليرموك» أكدت عزلة السودان العربية والأفريقية والدولية، وأتاحت القول بوجود تحالف بين النظام وطهران وحماس وحزب الله، وجعلت السودان ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الدولية.

الصادق المهدي

تعديل وزاري وشيك و إعفاء د. عبد الحليم المتعافي من الزراعة

حسب مصادر فإن هنالك تعديلاً وزارياً وشيكاً سيُعلن غداة عودة الرئيس عمر البشير من رحلته العلاجية بالمملكة العربية السعودية. وقالت المصادر أن التعديل يشمل وزارات الخارجية، التجارة، الزراعة، الإرشاد والأوقاف والشباب والرياضة. وأفصحت المصادر عن اتجاه برز لتعيين البروفيسور « غندور » في منصب وزير الخارجية، وانتقال السيد « علي كرتي » لوزارة العدل وإعفاء وزير التجارة الخارجية « عثمان عمر الشريف » وتعيين احد قيادات الحزب الاتحادي مكانه، وانتقال وزير الشباب والرياضة إلى الإرشاد والأوقاف وأيلولة وزارة الشباب لحزب الأمة الفيدرالي، وتعيين عبد الحفيظ عبد الرحيم وزيرا للشباب والرياضة، وإعفاء د. عبد الحليم المتعافي من الزراعة، وتعيين عبد الجبار حسين عثمان وزيرا للزراعة. وقال: إن حزبه يدعو لإيقاف الحروب والنزاعات الداخلية والوصول إلى سلام شامل عادل يسد المنافذ أمام التدخل الدولي، والابتعاد عن التحالفات والحروب الدولية، وأن يكون قرار الدخول في هذه الحروب مستندا إلى اتفاق قومي وإرادة شعبية واستعداد كاف، و«لا يمكن أن يتم بالصورة الخطيرة التي لم يجمع عليها حتى الحزب الحاكم نفسه».

الحركة الشعبية في شمال السودان تعلن إسقاطها طائرة « أنتنوف » تابعة للجيش السوداني

أكد متمردون في ولاية جنوب كردفان السودانية المضطربة أنهم أسقطوا طائرة حكومية من طراز «انتنوف» قرب الحدود مع دولة الجنوب بعد غارة على قرية أسفرت عن سقوط قتيل. وقال ارنو تومتو لودي، المتحدث باسم الحركة الشعبية، لـ«الشرق الأوسط»، أن مدفعية تابعة لقوات حركته أسقطت طائرة «أنتنوف» من سلاح الجو السوداني الأسبوع الماضي شرق بحيرة الأبيض «جاو». وأضاف أن الطائرة كانت تقوم بقصف في مناطق بجبال النوبة في ولاية جنوب كردفان قبل أن تقوم مدفعية الجيش الشعبي بإسقاطها، مشيرا إلى أن الطائرة العسكرية أسقطت 8 قنابل في مدينة كاودا، معقل الجيش الشعبي، وفي مدينة هيبان، أدت إلى مقتل مواطن وجرح آخرين، وفي قرية كابيلا أدت إلى مقتل طفل. وقال إن عددا آخر من القنابل سقطت في بلدة سلارا، مؤكدا أن قواته نجحت في تدمير طوف تابع للقوات الحكومية، وأنها قتلت 10 من الجنود وجُرح 18 آخرون، وأن احد مقاتلي الحركة قتل في المعركة وجرح جنديان آخران. وقال إن قواته استولت على معدات عسكرية وسيارات دفع رباعي على الطريق الرابط بين كادوقلي عاصمة ولاية جنوب كردفان والدلنج ثانية كبرى مدن الولاية. وأضاف أن بقية قوات الحكومة فروا إلى داخل مدينة الدلنج. ولم يتسن التأكد من المتحدث باسم الجيش السوداني حول حقيقة إسقاط الطائرة.

واعتبر لودي أن تكرار الخرطوم بربط الحركة الشعبية في الشمال مع دولة جنوب السودان ذر للرماد في العيون. وقال إن الحرب في جنوب كردفان بدأت قبل استقلال جوبا، من جهة أخرى، جددت الحكومة السودانية التزامها بتنفيذ اتفاقية التعاون التي وقعتها مع دولة جنوب السودان في العاصمة الإثيوبية، ودعت إلى تكثيف جهود تطبيق الاتفاقية لتطبيع العلاقات بين البلدين. واستمع مجلس الوزراء السوداني برئاسة النائب الأول للرئيس علي عثمان محمد طه لتقرير صلاح ونسي وزير الدولة بالخارجية، حول اجتماعات اللجنة السياسية الأمنية بين البلدين، التي انعقدت في جوبا الأسبوع الماضي.

وقال عمر محمد صالح، المتحدث باسم مجلس الوزراء، إن تقرير «ونسي» ذكر أن الاجتماعات استعرضت آليات تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، وأن الطرفين سيواصلان التفاوض في الخرطوم قريبا.

ياسر عمران

انشقاق نائب القائد العام بحركة العدل والمساواة

أعلنت مجموعة جديدة بقيادة نائب القائد العام اركو سليمان ضحية «اركو بني» انشقاقها عن العدل والمساواة بمنطقة عين سيرو بشمال دارفور في خطوة تنذر بمزيد من التصدعات داخل صفوف الحركة.

وقال مصدر مطلع بالعدل والمساواة: إن أركو بني ومجموعته التي تتكون من عدد مقدر من القيادات الميدانية ومسؤولي المكاتب الخارجية قرروا الخروج عن العدل والمساواة لحاقا بمجموعة بخيت دبجو ومحمد بشر بسبب الممارسات العنصرية الغير عادلة داخل مؤسسات الحركة، مشيرا إلى أن جبريل إبراهيم فقد سيطرته على جميع قيادات العدل والمساواة التي بدأت تدريجياً بالانفضاض من حوله لقلة خبرته السياسية والعسكرية وميوله العنصرية والقبلية.

وكشف المصدر عن قائمة تضم أسماء عدد من القيادات المنشقة التي تبعت نائب القائد العام وأبرزهم صديق برا قائد لواء بالعدل والمساواة، عبد الله صديق قائد ثاني المدفعية، يوسف نورين قائد لواء، بخيت دور بخيت شعبة الإستخبارات بالحركة، محمد موسى عجب مسؤول التوجيه المعنوي، علي بشير نيام العلاقات الخارجية مدير مكتب تشاد محمد صالح حربة مدير مكتب الكاميرون وآخرون من القيادات السياسية والميدانية.

مطالبات بالتحقيق في مجزرة شاوة بدارفور

طالبت الهيئة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات بإجراء تحقيق موسع في حادثة مجزرة منطقة شاوة بولاية شمال دارفور والتي راح ضحيتها نحو 15 مواطنا مابين قتيل وجريح ونهب ممتلكاتهم ومواشيهم. وحذرت الهيئة من تكرار تلك الحوادث التي وصفتها بالبشعة وقالت إن التساهل في ردع الضالعين ساهم في تكرار واستهداف المواطنين العزل وقتلهم وترويعهم. وشدد المنسق العام للهيئة الدكتور فاروق محمد إبراهيم حسب إعلام الهيئة شدد على ضرورة الإسراع في تقصي الحقائق حول هذه الجريمة البشعة، ودعا فاروق بعثة اليوناميد التي تأسست في العام 2007 وتقع حماية المدنيين في صلب تفويضها دعاها للقيام بدورها كاملاً في التحقق والمراقبة وحماية المدنيين. وكانت البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور قد أدانت الهجوم، وقالت المتحدثة باسم البعثة عائشة البصري إن البعثة أرسلت فريقاً للتحقيق إلى القطاع إلا أن «الموكب منع من الوصول إلى المكان من جانب جيش الحكومة السودانية» وكان أهالي الضحايا قد سيروا مسيرة لتشييعهم في الفاشر، ونقلوا جثث الضحايا العشرة أمام المقر الرئيسي لقوات الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي مطالبين بالتحقيق بشأن أعمال العنف التي أدت إلى مقتلهم قبل أن تتم مواكبتهم لدفن الضحايا.

الهيئة السودانية للدفاع عن الحقوق تطالب بالتحقيق في حرق شعر الصحافية هندوسة

طالبت الهيئة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في حادثة اعتقال الصحافية سمية إبراهيم «هندوسة» وتعرضها للضرب والتنكيل من قبل الأجهزة الأمنية وتقديم الجناة للعدالة. وقال المنسق العام للهيئة الدكتور فاروق محمد إبراهيم في حديثه مع إعلام الهيئة ندين بأقوى العبارات اعتقال الصحافية سمية إبراهيم إسماعيل «هندوسة» وتعرضها لمعاملة سيئة ومهينة ومحطة للكرامة الإنسانية، ونعتها بالخادم من دارفور بجانب حلق شعر رأسها وحرقها بالنار في أجزاء حساسة من جسدها.

من جهة ثانية أدان رئيس الهيئة مصادرة السلطات الأمنية لصحيفتي «الوان والوطن » يوم الاثنين قبل الماضي بعد طباعتها دون إبداء أي أسباب في مخالفة صارخة لقانون الصحافة والدستور الانتقالي والمواثيق الدولية التي صادق عليها السودان. وقال فاروق إن الصحافيين السودانيين ومستقبل مهنة الصحافة في بلادنا في خطر بسبب الرقابة الأمنية القبلية وارتفاع مدخلات الطباعة والضرائب والتنشيد الذي طال عدد كبير من الصحافيين وإغلاق بعض الصحف من قبل الحكومة ومنع الصحافيين من الكتابة وتحريك البلاغات الكيدية لإرهاق الصحافيين وتكبيل حريتهم. وردد «الحريات في السودان متراجعة بشكل كبير» وطالب رئيس الهيئة السلطات بالذهاب إلى القضاء في حالة تضررها من نشر أي مادة صحفية.

يذكر أن السودان يحتل المرتبة 170 من بين 179 دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمي الذي تصدره منظمة صحافيون بلا حدود.

المناصير ينتقدون مماطلة ولاية نهر النيل في تنفيذ الخيار المحلي

أبدى متأثرو سد مروي بالخيار المحلي للمناصير استياءهم البالغ من المماطلة والتباطؤ في تنفيذ اتفاقهم مع حكومة ولاية نهر النيل والقاضي بإنشاء هيئة تنفيذ الخيار المحلي، وقال مقرر لجنة المناصير محمد خير حسن لـ«الميدان» إن حكومة الولاية لم تنفذ شيئاً مما تم الاتفاق عليه حتى الآن. وأضاف بأن الحكومة لا تزال تقف في محطة التصريحات الكلامية، دون التقدم خطوات في طريق تنفيذ الاتفاق بدءاً بصرف «30 في المئة» من التعويضات النقدية وإعادة توطين المناصير وإنشاء عيادات ومرافق صحية ومشاريع زراعية ورصف الطريق وإدخال الكهرباء في مناطق الخيار المحلي، مؤكداً أن المناصير يتابعون القضية متبعين أقصى درجات ضبط النفس، وطالب حكومة الولاية بتحمل مسئولياتها وعدم التهاون والاستهتار بمصير شعب بأكمله، والبدء في تنفيذ العهد الذي أبرمته على رؤوس الأشهاد.

متأثرو سد ستيت يتحركون لانتزاع حقوقهم

استجابة لدعوة أطلقها عدد كبير من شباب ودالحليو اجتمع أكثر من 2500 مواطن ومواطنة بميدان ودالحليو يوم الخميس الماضي بعد أن واجه الشباب رفض شديد من معتمد محلية ودالحليو عجيل العوض الذي تماطل وتآمر في ليلة ظلماء لهضم حقوق متأثري السد بمحليته إلا أن الشباب أجبروه على الموافقة مما لم يكن خيار أمامه سوى أن يوافق. استمع الحضور لتنوير حول القضية ذات الأكثر ضبابية في تاريخ السدود بالبلاد حيث تتعدد المعلومة وتنحصر بين المعتمد ووالي ولاية كسلا وعمدة ودالحليو وبعض الشخصيات المصلحية وتناول الشباب بالمنصة مجموعة من التجارب منها قضايا حلفا ومروي والمناصير والروصيرص ودال وكجبار وغيرها وقد خرج الجميع بتوصيات تحملها الشباب لأجل انتزاع حقوق المتأثرين من الجهات ذات الاختصاص ومن المتوقع أن يتم تصعيد القضية إذا رفضت الجهات المسئولة الاستجابة لمطالب المتأثرين وحقوقهم وستكون كل الخيارات مفتوحة أمامهم في حالة التعنت وأبدوا استعدادهم الكامل للتضحية بكل ما يملكون لأجل أن يعيشوا بكرامة وعدالة وأن يأخذوا كامل التعويضات دون نقصان.

ارتفاع التضخم في السودان

أظهرت بيانات رسمية يوم الخميس الماضي ارتفاع معدل التضخم السنوي في السودان إلى 45.3 في المئة في أكتوبر بسبب الزيادات الكبيرة في أسعار الغذاء منذ العام الماضي والتي يبدو أنها استقرت حاليا. وقفزت الأسعار في السودان منذ أن انفصل جنوب السودان العام الماضي ليحرم الخرطوم من نحو 75 في المئة من إنتاج البلاد النفطي. وكان النفط المصدر الرئيسي للسودان من العملات الأجنبية التي يحتاجها بشدة لدعم الجنيه السوداني وسداد فاتورة واردات الغذاء وغيره. وقال الجهاز المركزي للإحصاء في السودان في تقريره الشهري إنه مقارنة مع شهر سبتمبر انخفضت أسعار الغذاء والمشروبات التي تمثل المكون الأكبر في مؤشر التضخم السوداني. وأشار التقرير إلى أن معدل التضخم الشهري بلغ 0.2 في المئة فقط.

وفي تقرير صدر هذا الأسبوع توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط التضخم في السودان نحو 30 في المئة في 2012 بفضل سياسة التخفيض التدريجي للعجز قبل أن يتراجع إلى 17 في المئة في 2013.

وخفض السودان دعم الوقود واتخذ إجراءات تقشفية أخرى في يونيو حزيران في مسعى لتقليص عجز الموازنة.

وأوصى الصندوق بمواصلة الإصلاحات التي قال إنها «خطوة مهمة صوب استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتقليل الاعتماد على النفط».

وذكر الصندوق أنه مع ذلك لا يزال من المتوقع أن يبقى الوضع الاقتصادي للسودان «صعبا» خلال الأشهر الثماني عشرة المقبلة بسبب انفصال جنوب السودان والصعوبات التمويلية. وأضاف الصندوق أن من بين المخاطر التي تواجه الاقتصاد السوداني أن احتمال اندلاع توترات على طول الحدود مع الجنوب قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري ويزيد الضغط على الميزانية. وقال تقرير الجهاز المركزي للإحصاء إن أسعار الغذاء والمشروبات زادت 48.6 في المئة على أساس سنوي لكنها انخفضت 0.1 في المئة على أساس شهري.

الدولار يرتفع إلى ستة جنيهات سودانية

وصل سعر صرف الدولار بالسوق الموازي بالخرطوم إلى 6.03 جنيهات للشراء و6.3 جنيهات للبيع للجمهور، بينما وصل سعر صرف الريال السعودي 1.6 جنيه للشراء من التجار و1.63 جنيه من الجمهور وسط توقعات من التجار بمواصلة الارتفاع حال استمرار قلة المعروض وارتفاع الطلب عليه من قبل المواطنين

وأفاد تجار بالسوق الموازي «الصحافة» أن السوق يشهد حالة أشبه بالركود جراء ارتفاع الطلب على الدولار وقلة المعروض، وأضافوا أن السوق لم يعاود نشاطه بالصورة المعهودة جراء عدم مزاولة العديد من المواطنين أشغالهم بعد عطلة الأضحى المبارك

مؤتمر البجا ينفي أي علاقة له بندوة موسي محمد بلندن

موسي بلندن

يتابع المكتب القيادي لمؤتمر البجا الاتصالات المشبوهة التي يقوم بها السيد مساعد رئيس الجمهورية موسي محمد احمد بلندن لاستقطاب أبناء الشرق لتأييد سياسات المؤتمر الوطني بشرق السودان. وقد فشل موسي محمد احمد في الحصول على أي دعم لسياساته بين ابناء البجا بالداخل وصار شخصا منبوذا تلاحقه لعنات الأرامل اللائي فقدن أزواجهم في ميدان مواجهة مليشيات النظام في الجبهة الشرقية وتلاحقه هتافات الثوار تصفه بالخيانة وبيع القضية أينما حل، كما فشل موسى في الداخل سيلاحقه الفشل في انكلترا. جاء موسى يصطحب معه بعض عناصر مشبوهة لم يكن لها تاريخ في النضال ضد النظام ولكن جاءت تحصد ثمرات النضال البجاوي.

ويؤكد مؤتمر البجا مقاومته الصارمة للنظام الديكتاتوري الذي جاء موسى للدفاع عنه ويؤكد التزامه ببرنامج الجبهة الثورية للإطاحة بالنظام الديكتاتوري وبناء سودان ديمقراطي فيدرالي حر.

خطط لإنشاء بنك لتنمية ودائع المغتربين

لفت الأمين العام لجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، الدكتور كرار التهامي، على أهمية الملف الاقتصادي للمغتربين خارج السودان. فيما تحدثت مصادر في هذا الصدد عن توجه حكومي لإنشاء بنك للمغتربين، يتولى تنمية ودائع هذه الشريحة من السودانيين. وأشار التهامي إلى ضياع حقوق كثيرة واستثمارات للمغتربين. وأضاف خلال مخاطبته تأسيس المجلس الأعلى للجاليات السودانية بالخارج، والمشروعات الوطنية التي سيتباناها، أن عائدات المغتربين لها دور كبير في اقتصاديات الدول، موضحا الدور الكبير للمجلس في معالجة التشوهات لصورة السودانيين في الخارج، والاهتمام بهموم المغتربين، مؤكداً زيادة الطلب على السودانيين للعمل بالخارج بكثير من البلدان، نسبة للثقة وريادتهم لكثير من المهن والأعمال. وكشف عن طرح ستة ملايين سهم من جامعة المغتربين للاكتتاب للمغتربين في الخارج. من جانبه، شدد رئيس المجلس الأعلى للجاليات إبراهيم أحمد البحاري، على اهتمام المجلس بهموم المغترب ومعالجة قضاياه، كاشفاً عن النية لإنشاء بنك المغترب في المستقبل القريب، مشيرا إلى أن أهمية المجلس تكمن في المطالبة برفع العقوبات الاقتصادية عن السودان، لأن أي نشاط اقتصادي لا يتم في ظل الحصار.